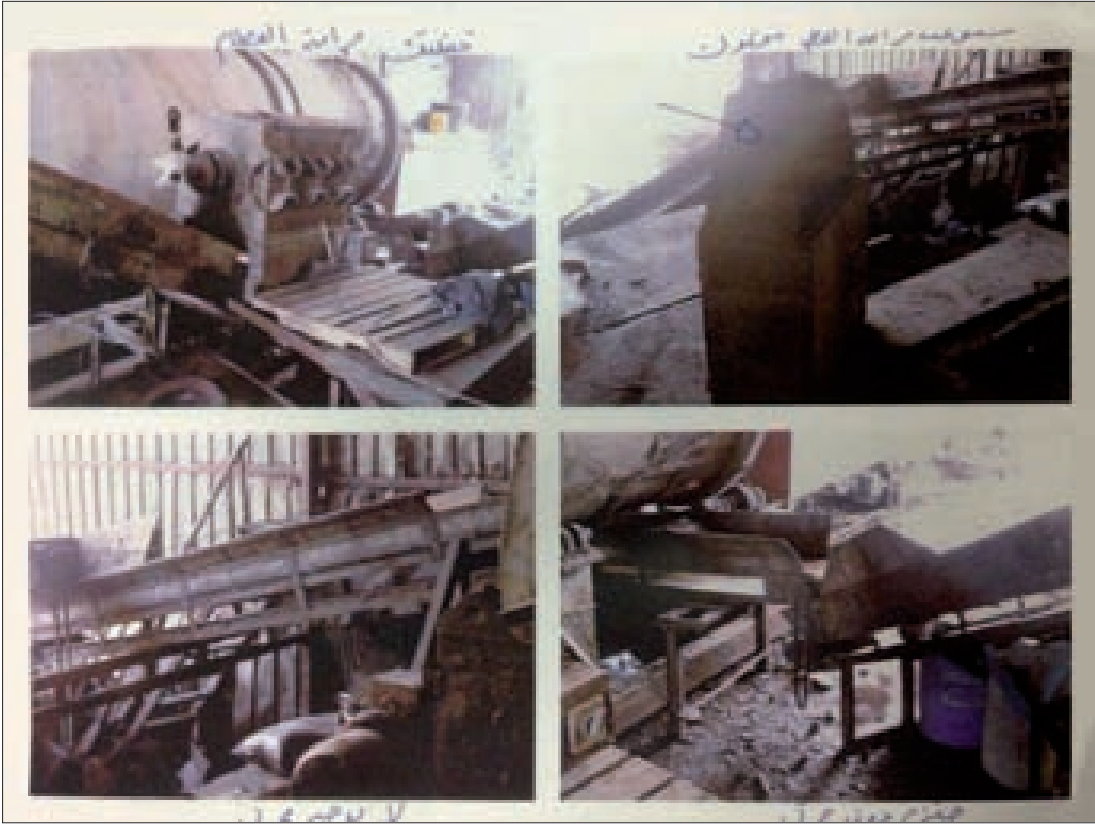


البناء

محافظ بيروت كلف مراقبين بالإشراف على تأهيله

إقفال سوق السمك في الكرنيتينا وسجال واتهامات بين شبيب ووزير الصحة



سجال مع وزير الصحة

وقد فتح إقفال سوق السمك باب سجالات بين المحافظ شبيب ووزير الصحة وائل أبو فاعور، الذي أعلن في بيان صادر عن مكتبه، أن المحافظ يستغل موقعه للإبقاء على واقع الفساد في المسلخ ودوائر المحافظة وأن له الانحياز إلى الإصلاح بدل الانعكاس في حماية الفاسدين. فرد شبيب على أبو فاعور مؤكداً أنه مستمر في إنحيازه للقانون ووقفه ضد الفاسدين والمفسدين قولاً وفعلاً من دون استثناء، ولن تكون سوق السمك النهائية. وكان شبيب قد أعلن أن مدير الأسواق الاستهلاكية الذي يدير سوق السمك يستغل موقعه كمستشار لوزير الصحة للإبقاء على واقع سوق السمك المزري، وأنه تمرد في البداية على قرار الإقفال محاولاً التغطية على الإهمال الحاصل على حساب صحة المواطن.

وأشار بيان صادر عن محافظة بيروت، إلى أن قرار المحافظ إقفال السوق إنما يأتي في إطار ممارسة دوره كضابط إدارية بعدما تبين أن السوق لا تستوفي الشروط الصحية.

تزال تعمل 24/24 ساعة... واختتم شبيب: «فما باتخاذ إجراءات عدة، تم تنفيذ بعضها والبعض الآخر لم ينفذ، والإجراءات المتعلقة ببلدية بيروت والمحافظة لم ينفذ منها شيء».

محافظ بيروت

وبعد المؤتمر الصحافي للمدير العام للأسواق الاستهلاكية، أصدر محافظ بيروت قراراً كلف بموجبه المراقبين التابعين لمصلحة الصحة العامة ومهندسي مصلحة الهندسة في بلدية بيروت، المباشرة فوراً بأعمال المراقبة والإشراف على أعمال تأهيل سوق السمك ورفع تقارير يومية إلى المحافظ حول تطور الأشغال ومدى استيفائها الشروط الفنية والصحية المطلوبة. ولفت شبيب إلى أن «التركيز على ما يسمى مطحنة الغنظام قرب المسلخ الوقت هو لحرف الانتباه عن الإهمال الحاصل في سوق السمك، لا سيما أنه سبق لمحافظ بيروت أن أقفلها عبر إبلاغه متعدد معالجة بقايا الذبائح وجوب التوقف عن العمل وإزالة ما تبقى منها».

ضبط بضائع فاسدة في بيروت والبقاع واقفال عدد من المعامل

أبو فاعور: حملة سلامة الغذاء أصبحت سياسة حكومة

برادات تلج وسك وبهارات وصعتر، وحتم المستوعد بالشعم الأحمر والذي يعود إلى بهارات أدونيس التي دامت وزارة الصحة مستوعد عالها في الرحاب مطلع الأسبوع الماضي. وفي المقابل، تمت إزالة الشمع الأحمر عن معمل مصطفي الشموري اللباني والأجبان في المرج في البقاع، بعد استيفائه الشروط الصحية المطلوبة. وفي سياق التنسيق بين الوزارات المعنية بحملة سلامة الغذاء، أصدر وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم قراراً حمل الرقم 1/2015، علق بموجبه استيراد بعض أصناف اللبنة، وجاء فيه:

«المادة الأولى: يعلق التداول في الأسواق اللبنانية بسلسلة لجنة البوردرة إنتاج مؤسسة إباء حرب لللبان والأجبان الكائن في الحلوسية - قضاء صور. وذلك بعد أن ثبت بالتحاليل المخبرية لعينة اللبنة التي تم أخذها من الأسواق من إنتاج المؤسسة المذكورة أعلاه، عدم مطابقتها للمواصفة القياسية اللبنانية لللبنة رقم 23/1999. يسري هذا الإجراء ابتداء من تاريخ العمل بهذا القرار إلى أن يصار إلى التثبت من مطابقة إنتاج هذه المؤسسة لسلسلة اللبنة للمواصفة القياسية اللبنانية المذكورة أعلاه. المادة الثانية: يطلب من المؤسسة المذكورة في المادة الأولى أعلاه سحب منتجاتها من اللبنة المطروحة للبيع في الأسواق اللبنانية وإعداد جداول بالكميات التي يتم سحبها، وذلك خلال فترة ثلاثة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار وإبلاغ مديرية حماية المستهلك بها تمهيداً لإجراء إتلافها. المادة الثالثة: يعمل بهذا القرار فور صدوره ويعلن عنه في وسائل الإعلام، وينشر ويبلغ حيث تدعو الحاجة».



المنتجات الفاسدة في تعنيل

القاضي فريد كلاس يطلب إقفال شركة للأغذية في تعنيل - قضاء زحلة، بعد أن تبين وجود حشرات وديدان في بعض منتجاتها. وجاء في بيان أصدرته وزارة الزراعة، «على ضوء نتائج الكشف الميداني، الذي قامت به فرق وزارة الزراعة في مصلحة زراعة البقاع، على الشركة اللبنانية الدولية للأغذية في تعنيل قضاء زحلة بتاريخ 7-2/2015، حيث تبين وجود حشرات وديدان في بعض منتجات الشركة، من المخلات والمربيات والكمبوت، طلب وزير الزراعة أكرم شبيب من النائب العام الاستئنافي في البقاع القاضي فريد كلاس، إجراء المقتضى القانوني، وإقفال المؤسسة، لعدم احترامها المواصفات والمعايير الصحية المطلوبة والمنصوص عليها في القرارات النافذة لإنتاج الغذاء».

إقفال شركة للأغذية

في تعنيل

وفي سياق متصل، تقدم وزير الزراعة أكرم شبيب، من النائب العام الاستئنافي في البقاع،

أمل وزير الصحة وائل أبو فاعور أن «تطور حملة سلامة الغذاء والنو»

لتصبح نهجاً أساسياً كاملاً، لافتاً إلى أنها «كانت سياسة وزارة، فاصبحت سياسة حكومية، وعلى أمل أن تصبح نهجاً عاماً في كل الحكومات».

وخلال لقائه أطباء أخصية راشيا والبقاع الغربي وحاصبيا في مركز كمال جنبلاط النقابي الاجتماعي في راشيا، اعتبر أبو فاعور «أن الوصفة الطبية الموحدة هي مطلب أساسي لا يمكن التراجع عنه»، داعياً الأطباء إلى أن «يلعبوا دورهم لتطبيق الوصفة الطبية التي تعود بالنفع على المواطن والطبيب والدولة».

وأكد أبو فاعور: «أن النية أكثر من إيجابية لتعزيز وضعه الطبيب، وهذا واجب لأن الطبيب كأي مواطن في الدولة اللبنانية، فنحن أطلقنا هذه الحملة بهدفها الأساسي حماية وإنصاف المواطن اللبناني، ونطمح أن نتطور لما يتجاوز الغذاء والدواء، إلى نهج أصلاحي كامل في البلد».

وأضاف: «جيد أن هذه الحملة أصبحت تطبق في وزارات أخرى، كانت سياسة وزارة، فاصبحت سياسة حكومة، وأمل أن تصبح نهجاً عاماً في كل الحكومات»، معتبراً «أن هذه الحملة سوف تعود بالنفع على كل مواطن لبناني، وهي لا تتبقي ظملاً لأحد، لا تاجر ولا مستورد ولا مستشفى ولا أي مواطن لبناني ولكن في الحد الأدنى، إعادة توزيع الأعباء والمسؤوليات والخبرات والخبرات بين اللبنانيين، على مبدأ الحقوق والواجبات بين كل المواطنين».

وتابع أبو فاعور: «أن الوصفة الطبية الموحدة، مطلب أساسي لا يمكن التراجع عنه، ولو كان هناك سبب واحد علمي للتراجع عنها، لأعدت النظر فيها، لكن ليس هناك من سبب واحد علمي، على الإطلاق، ولا

فخ الفقر... والنهوض الصعب

لمياء عاصي

خلق بيئة تزيد الفقر عمقاً وانتشاراً.

إن النظر إلى العوامل السابقة التي خلقتها الحرب في البيئة السورية كشيء مسلم به أو التعاطي معه بالطرق البيروقراطية المعروفة، هو أمر خطير يندرج باستمرار هذا الوضع لسنوات طويلة، وتحوله إلى حلقة مفرغة نقي ندور فيها، وربما هذا هو الهدف الرئيسي، لمن خطوا ونفذوا هذه الحرب المدمرة.

لمناقشة الحلول الممكنة، وإحداث فرق باتجاه تجسير فجوة الفقر من جهة وإعادة إحياء الطبقة المتوسطة من جهة أخرى، لا بد من حدوث تغيير جذري في طريقة اتخاذ القرار الاقتصادي الحكومي، واتباع خطوات واضحة لإصلاح السياسات الاقتصادية مبنية على الأسس التالية: أولاً: الجراحة والشفافية في اتخاذ القرارات المدروسة جيداً، ولو كانت صعبة ومؤلمة.

ثانياً: أن تحل المؤسسة بديلاً من الفرد، بأن يكون واضع السياسات ومنتخب القرار في المؤسسات مجلس إدارة تنفيذي.

ثالثاً: المرحلة التنفيذية للقرارات يجب أن تكون مرتكزة إلى أنظمة حاسوبية، وليس على مزاج الموظفين، وهي الطريقة الوحيدة، لتحقيق المساواة بين المواطنين أمام الفرص الاقتصادية في البلد.

الجراحة والشفافية، وهي النقطة الأولى: علينا أن ننتقل من فكرة، أنه لا بد من إيجاد حلول للمشاكل، والابتعاد من الترحيل والتأجيل، فقد استنبت البشر من تجاربهم قاعدة تقول، إن الزمن يختار دائماً أسهل الحلول ولكن الأكثرها كلفة، عدم البدء بحل مشكلة المؤسسات المملوكة للدولة المتفككة والمنتشرة مباشرة من القرار أو من وخصوصاً الخاسرة والمتوقفة منذ زمن والتي تسبب زيفاً مستمراً للجزئية العامة للدولة، بسبب عدم الجراحة في اتخاذ حل ما، والتعويل على الزمن، يجعلنا الآن جميعاً ندفع كلفة الزيف والهدر في موارد الدولة، ومثل ذلك فعلنا مع مشتقات الطاقة وغيرها من القضايا الشائكة الكثيرة والمعقدة.

النقطة الثانية، المتعلقة بحلول المؤسسة بدلاً من الفرد، إن الميل إلى العمل الجماعي ضمن إطار مؤسسي، يخفف من احتمالات الوقوع في الخطأ، والتعرض للضغوط المختلفة، سواء من قبل المتقنين والمتضمرين مباشرة من القرار أو من قبل الرأي العام، المحابي للقرارات الشعبية التي لها محاذير كثيرة على المدى المتوسط والطويل.

النقطة الثالثة، المرحلة التنفيذية: وتتلخص بكفاءة الإجراءات، لا بد من قيام المؤسسة بإدماج الإجراءات لديها في منظومة عمل حاسوبية، بعيداً عن المزاج الشخصي للموظف، لتكون الفرص الاقتصادية متاحة أمام جميع الأفراد بالدرجة نفسها، مثلاً: أن يكون قرار أو عملية إجرائية مجموعة من الشروط، والأوراق المطلوبة، وتنطبق على أي تعامل مع النظام الحاسوبي من دون تمييز، ما عدا ذلك، فإن الطريقة الانتخابية المعتمدة على الفساد ومحابة البعض هي السائدة.

أخيراً، إن النقطة الجوهرية في موضوع التعافي الاقتصادي، هي أن الجهود كافة من كل مكونات المجتمع يجب أن تبتذل، من أجل منع الانزلاق إلى الفقر المدقع، لأنه كلما اشتد الفقر عمقاً وانتشاراً، ازدادت صعوبة النهوض نحو تنمية اقتصادية، إن موضوع التمويل والاستثمار للخروج قاع البئر الاقتصادي أساسياً، وضعف الاستثمارات في كل المجالات، يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ولأحقا إلى الهجرة لجلب الشباب ما يزيد الفقر والبؤس، هذا ما يسمى بـ(فخ الفقر) Poverty trap.

بحسب الاقتصادي العالمي جيفري ساكس في كتابه «نهاية الفقر»، والذي يعد فيه أفخاخ الفقر وسبل الخروج منها. المخرج الوحيد الذي يبدو متاحاً هو الاعتماد على موارد البلد وأصولها المملوكة للدولة من جهة، واستثمارات المغتربين السوريين في الخارج من جهة أخرى، وهذا يعود بنا، إلى النقاط الثلاث المرتكزة إلى الشفافية ودور المؤسسة وكفاءة الإجراءات، إذا لا بد من تغيير منهجي وجذري في وضع السياسات الاقتصادية، ولكن أهم عوامل النهوض، أن تكون المؤسسة هي قائد العمل الاقتصادي وليس الفرد.

ستنتهي هذه الحرب القذرة يوماً، وسيكتشف كل أبناء الشعب السوري... أنهم الخاسرون الوحيدون، من مجريات هذه الحرب التي تدور رحاها فوق أراضيهم، ويعكس حجم القدر والدمار الشامل المطلوب لبلدهم، مستوى الدمار الذي يضمن عجزها عن النهوض لعشرات السنوات المقبلة... حيث ستدور في حلقة مفرغة أساسها الفاقة والبؤس، اللذان تتعمق شدتهما مع مرور كل يوم على هذه الأزمة، ومن المعروف أن خطط النهوض والتعافي بعد الحرب لن تكون سهلة ولا بديهية، ما يطرأ أسئلة جوهرية، منها: كيف سيتم النهوض الاقتصادي، من آثار هذه الحرب المدمرة بعد كل هذا الواقع المرير؟ ألا يعتبر الفقر والدمار سبباً كافيين للدوران في مستنقع الفقر لفترة طويلة؟ هل يمكن وخلال فترة معقولة الخروج من الواقع الاقتصادي الصعب الذي يحيط بنا كسوريين؟ هل يمكن الانتظار حتى نهاية الأزمة، لبدء أي خطوات أو مبادرات اقتصادية، من شأنها أن تعنى الاقتصاد السوري؟

لفتحات طويلة، شكلت الطبقة الوسطى السورية، النسبة الغالبة من المجتمع، وقد تغير هذا الواقع خلال العقد الماضي، وخصوصاً مع بداية تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي عام 2005، ثم تأتي الحرب عام 2011 لتفاقم الوضع السيئ للناس خلال السنوات الأربع الماضية، لينزل كل معظم السوريين إلى حالة من الفقر والبؤس، وقد شكل كل من النهج الاقتصادي غير المتكامل والحرب، سبباً جوهريين لهذا الواقع، في ظل غياب المؤسسة الحكومية القادرة على ابتكار حلول حقيقية وإبداعية، ولم يشعر الشارع، سوى بحلول ترفيقية لا تقارب جوهر المشاكل بل تزيدها سوءاً في كثير من الأحيان.

الأزمة على تأثير القرارات الحكومية في المستوى الاقتصادي كثيرة ومعروفة للجميع، أولاً سعر صرف الليرة، حيث تناقصت من سعر لا يتجاوز 47 ل.س للدولار الواحد في بدايات 2011، إلى ما يزيد عن 230 ل.س مقابل الدولار الواحد، هذا الانخفاض الكبير في سعر الليرة السورية، أفقد الناس أكثر من نصف قدرتهم الشرائية وأوقعهم في براثن الفقر والحاجة، يضاف إلى ذلك، ما حدث جراء رفع الدعم عن المشتقات البترولية، وما سببه ارتفاع أسعار حوامل الطاقة وعدم انتظام عملية التزويد بها من آثار سلبية على الصناعة والزراعة وما يمثله هذا القطعان بالنسبة إلى الإنتاج المحلي، الذي قد يؤدي إلى انكماش جديد في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي انخفاض تلقائي لحصة الفرد من هذا الناتج.

بات من ناقل القول، الحديث عن النسب العالية للفقر في سورية، والتي تجاوزت الـ70 في المئة من مجموع الناس، وفي هذا الإطار يذكر الخبراء الاقتصاديون، أهم العوامل التي تجعل الدول عالقة في فخ أو مصيدة الفقر. ومنها:

ضعف البنى التحتية: وخصوصاً الطرق والمرافق ومنشآت توليد وتوزيع الكهرباء وغيرها.

مستوى الكوادر البشرية، من حيث التعليم والصحة، حيث يعتبر مؤشر تنمية وتطوير الكوادر البشرية، من أهم مؤشرات النهوض الاقتصادي.

تناقص وتآكل القيمة الشرائية للعملة المحلية. انتشار الفساد، والتفاوت الشديد بين الناس، في الدخول والثروات.

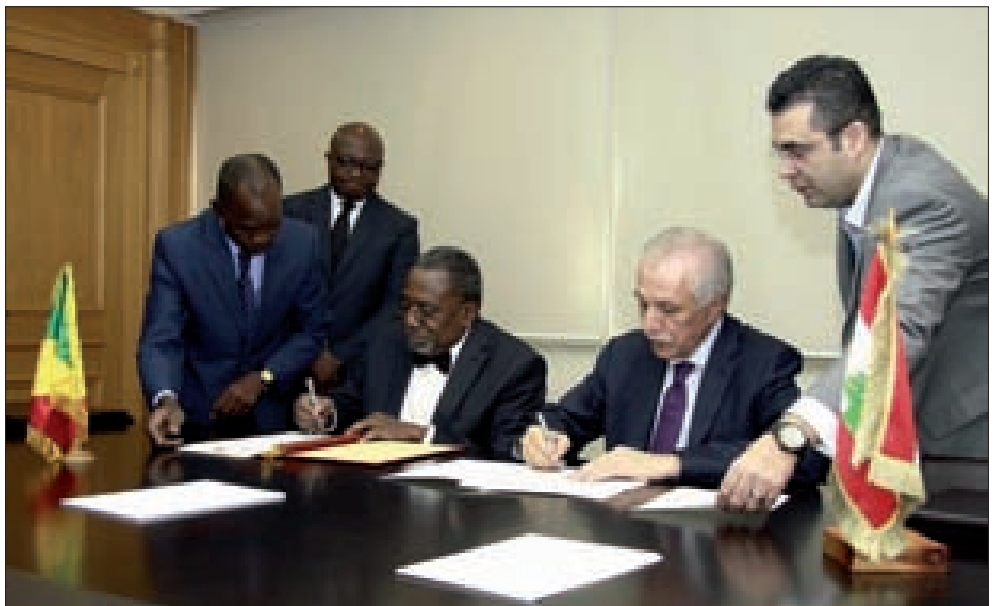
النزاعات المسلحة وانخفاض مستوى الأمان في البلد.

معدل العجز المالي المرتفع، في الموازنة العامة للدولة، وضعف الإنفاق العام الناتج عن تبني موازنات تقشفية تؤدي في مضمونها إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ضعف الثقة بالاقتصاد المحلي، وخصوصاً ما يتعلق بسعر الصرف واستقرار القدرة الشرائية للمواطنين واستقرار التشرينات والأمن في البلد.

الفقر نفسه، يعمل كسبب جوهري يؤدي إلى

زعير افتتح المبنى الجديد لنقابة المهندسين ووقع محضر زيارة عمل إلى الكونغو



زعير وإداده خلال التوقيع

افتتح وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعير ورئيس اتحاد المهندسين اللبنانيين الققيب خالد شهاب المبنى الجديد لنقابة المهندسين في ضيعة، خلال احتفال حضره النائب السابق سليم عون، الققيب السابقون: الياس النمار وسفير صومط وصبحي البساط، نائب ققيب المهندسين في بيروت جورج الفغالي وعدد من أعضاء مجلس النقابة الحاليين والسابقين وحشد من المهندسين.

وكان زعير وقع زعير مع وزير

نقل الطيران المدني والنقل البحري التجاري في جمهورية الكونغو

إدوارد إداده، محضر زيارة عمل للبحث في الأمور الثنائية المشتركة بين الكونغو ولبنان، في حضور المدير العام للطيران المدني دانيال الهبيي ومستشار الوزير زعير سعيد الحاج.

وأشار زعير إلى «أن توقيع المحضر هو لبثت العلاقات الثنائية المشتركة لا سيما لناحية النقل الجوي من أجل تسهيل النمو الاقتصادي والتجاري».

لقاء في بعلبك بحث مشاكل الكهرباء وخطة KVA للمعالجة

نظمت جمعية العمل البلدي في البقاع، لقاء خاصاً في مكتبها في بعلبك، للبحث في مشكلة الكهرباء في بعلبك-الهرمل، حضره: النائب علي العقاد، المدير العام لشركة KVA ماهر عيتاني، مدير الموارد البشرية في الشركة المهندس جمال حاووم ورئيسة اتحادات بلديات المنطقة.

بداية عرض النائب العقاد مشكلة الكهرباء بشكل عام في المنطقة، مطالباً بحلول حقيقية لها. وكشف عن قرب إعلان إطلاق مناقصة تزويد محطة تحويل جديدة لبعلبك، في مجلس الوزراء الأسبوع المقبل.

وخلال اللقاء، أبلغ مدير شركة KVA المجتمعين بتعيين المهندسين: فيصل عوضة ممثلاً للشركة في بعلبك، محمد سليمان في رباق، ومحمد الحاج حسين في الهرمل. كما عرض خطة العمل المزمع تنفيذها في المنطقة، والتي تشمل ثلاثة مشاريع رئيسية هي:

- زيادة عدد المحارج في محطة التحويل الرئيسية، ما ينعكس إيجابياً في زيادة ساعات التغذية للمنطقة.

- تغيير عدد من المحولات والشعب وزيادة عددها في الأماكن التي تحتاج لها، وتغيير عدد من الكابلات.

- فصل خط بوادي وفلاوي والسعيدة عن منطقة الغربي، وفصل خطوط الآبار، إضافة إلى معالجة الأطلال التي تسببت بها العاصفة.

واتفق الحاضرون على تشكيل لجنة متابعة لمعالجة تنفيذ الخطة اعتباراً من الأحد المقبل، والتنسيق مع مؤسسة كهرباء لبنان في المنطق.

مواضيع



تنظم لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، ورشة عمل عن موضوع المياه العذبة على الشاطئ اللبناني، برئاسة النائب محمد قباني، عند الساعة العاشرة والنصف من صباح غد الثلاثاء، في قاعة المكتبة - مبنى مكاتب النواب.

تعقد اللجنة الفرعية المنتبذة عن اللجان النيابية المشتركة، جلسة برئاسة النائب سامر سعادة، لمناقشة مشروع القانون المتعلق بالمعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، عند الثانية عشرة من ظهر غد الثلاثاء في مجلس النواب.

ينظم منتدى الحوار الوطني مؤتمر النفط وفرنسا بباريس، لتوقيع اتفاق تعاون بين بلدية بيروت ومدينة جنيف حول إنشاء حديقة نباتية في حرج بيروت.

تتضمن الشروط الصحية، وحجرت

ويشرو ويبلغ حيث تدعو الحاجة».